

مقالة

## لا، اللبنانيون ليسوا «شعباً عنصرياً»

محمد نزال

وسواه، بدل أن يتعرّض للسوري نفسه. سلطة كانت أفضل في كنس نفايات الشوارع. الحديث هنا عن لبناني متضرر، على المستوى الشخصي، لا عن شخص لديه نزعة عنصرية متأصلة، سواء تضرر أو لا، وذلك لأسباب ثقافية سافلة. هذا غير ذلك. التمييز بين النوعين ليس ترفاً. ليس خياراً. هناك سلطة في لبنان تسببت في تفاقم البطالة، وهذا لا علاقة له باللجوء، فأصبح الشاب اللبناني البسيط يسمع يومياً عن مليوني لاجئ سوري في بلده، وعن مئات آلاف من جنسيات أخرى، فلم يستطع إلا أن يربط بين بطالته واللاجئين. هذا نفسه ضحية. هل كان هناك توعية علمية لأمثال هؤلاء الشبان؟ هل خُصصت دعايات إعلانية من قبل الوزارات، أو حتى الجمعيات، لإيضاح هذه المسألة؟ كلاً.

ليس تفصيلاً الحديث عن مليوني لاجئ في بلد يُقال إن عدد أبنائه القاطنين لا يتجاوز الأربعة ملايين. الحديث عن النصف (الأمم المتحدة نفسها أصبحت تشفق على لبنان). الرقم نفسه تقريباً وجدناه في تركيا، مع فارق المساحة القارية هناك، وعدد القاطنين من أبنائها الذي يصل إلى نحو 80 مليوناً. المقارنة رهيبة. هناك في اسطنبول حيث سمعنا عن رفض الأتراك تأجير منازلهم للسوريين، فضلاً عن حالات الاعتداء المباشر، ومع ذلك لم نسمع عن «موجات إعلامية» تتحدث عن «عنصرية الشعب التركي». الدولة التركية التي ابتزت أوروبا باللاجئين السوريين على أراضيها، طالبة، في مقابل عدم تحريكهم كورقة ضغط، أن يحصل كل مواطن تركي على تأشيرة دخول إلى الاتحاد الأوروبي. هذا لم يحصل في لبنان. أماً دول الخليج، ما فوق الغنية، التي لم تفتح أبوابها ولو للاجئين سوري واحد، فلا نجد من يُشهر بها إعلامياً. إنَّها لا ترد ضمن لوائح «الدول الأكثر عنصرية». غريب!

من جانب آخر، أظهرت السنوات الأخيرة ضحالة وسائل الإعلام معرفياً، وإلى جانبها بعض «الناشطين الحقوقيين» من المراهقين، إذ راحوا يُسقطون توصيف العنصرية اعتباطاً على كل حالة. لا يُميّزونها عن الطبقة مثلاً. من منهم قرأ تعريفها... أو تعريفاتها. أصبحت العنصرية كلفظة، على خطورتها، أسهل من شربة الماء عند راكبي الموجات الحقوقية. مئات القرى في لبنان، فضلاً عن المدن، التي تضم لاجئين سوريين، لم نسمع عن أي عنصرية ضد السوريين فيها. ماذا عن هؤلاء؟ العنصريون موجودون في لبنان، كما في كل العالم، وهذا ليس حدثاً فريداً، وقد خرج لبنانيون كثيرون وتصدوا لهم. ليس «الشعب اللبناني» عنصرياً. لا للتعميم (سافراً أو مقلعاً). السوريون كانوا ولا يزالون في قلوب كثيرين من اللبنانيين. هذا ما يجب أن يُحفظ للتاريخ.

ذات يوم، ستنتهي الأزمة في سوريا. طال موعد ذلك اليوم أو قصر، في النهاية سيأتي. ربّما تعود تلك البلاد أقوى ممّا كانت. ستكون هناك ذاكرة جمعية عن كل ما حصل، ستتوارثها الأجيال، وسيكون فيها، من جملة المسألة، أن «الشعب اللبناني» كان عنصرياً معنا. مُرعبٌ هذا التعميم الذي يؤصل له بعض إعلام اليوم. سيكون الثمن قاسياً غداً. سيكون من الصعب على لبناني، كفرد، أن يُخبر السوريين أنه لم يكن من العنصريين، وأنّ عائلته لم تكن كذلك أيضاً، وأنّه واجه أعباء اللجوء الطبيعية، التي فاقمتها سلطة بلاده بتخلّفها، من غير أن يعيب مرّة في وجه سوري، وأنّه تقاسم اللقمة مع السوري بلا مئة. كل هذا ربّما لن يعفيه من الانتقام.

هل «الشعب اللبناني» عنصري حقاً؟ كيف سمح البعض لنفسه بهذا التعميم الإجرامي! كيف تُرك لبعض الصبية، من الناشطين والناشطات، اللعب بهذه المفاهيم الاستراتيجية! ومع من؟ مع الدولة الكبيرة التي تحيط بلبنان جغرافياً من كل جانب، باستثناء الجنوب، حيث ينتظرنا عدو يتحين لحظة ثاره. يومذاك أين المفر؟ هناك عنصريون بيننا؟ حتماً، لا نقاش، ولكن لا، لسنا «شعباً» عنصرياً. هذا ما يجب أن يُقال اليوم وبصوت عالٍ. أكثر من واجه العنصريين من اللبنانيين كانوا لبنانيين. هذا يجب أن يُحفظ. من بين اللبنانيين من خرج، وعلى صفحات الجرائد، داعياً هذا الوزير أو ذاك النائب، هذه القناة أو تلك الجهة، إلى الاعتذار من السوريين. هناك من بين اللبنانيين من خرب علاقته بهذا أو ذاك، من الأصدقاء أو المنافذين، ودفع ثمن ذلك، من أجل حفظ كرامة السوريين.

يجب أن يدون أن صاحب أسرة لبنانية، مثلاً، ذهب إلى حديقة الصنائع، من أجل فسحة أطفاله، فلم يجد لهم مساحة للوقوف. تلك الحديقة الصغيرة، التي تكاد تكون الوحيدة في بيروت، تمتلئ عن آخرها نهاية كل أسبوع بغير اللبنانيين. أكثرهم من السوريين. لم يكن لصاحب تلك الأسرة مشكلة في نوعية الوافدين، ليس لديه نزعة عنصرية، إنّه يحب كل كائنات كوكب الأرض، لكن هذا لا يعني أنه لم ينزعج من عدم وجود مكان لفسحة أطفاله. المشكلة في الزحمة نفسها، حتى وإن كان كل الحاضرين لبنانيين. السوريون اعتادوا في دولتهم، قبل الأزمة، الذهاب إلى الحدائق العامة في بلادهم، إذ تحرص الدولة على إنشائها في كل تجمع سكني. هذه «ثقافة عمرانية» غير موجودة في لبنان. أن ترى شجرة في بيروت، فهذه تكاد تُصبح مُعجزة. هل على اللبناني ألا يشكو مختلف أشكال المزاحمة؟ هذا ظلم. الفارق أن عليه أن يكيل اللعنات على سلطات بلاده، التي فشلت في تنظيم ملف اللجوء السوري

تحالف تياره  
المستقبل  
والوطني  
الحر  
فتح  
الباب  
إمام  
تشكيل  
لائحة  
ثانية  
قوية  
(مروان  
بوحيدر)



أشرف ريفي إنه يدعمها، فتضم ثابتين أساسيين حتى الآن هما العميد المتقاعد جورج نادر الذي يقول إنه يمثل جميع مجموعات الحراك المدني التي نشطت في بيروت، ورئيس الجامعة المرعية غسان المرعي الذي ثمة هالة كبيرة بشأن حجمه، لكنه لم يختبر جيداً بعد. ويمكن القول في هذا السياق إن حالة كل من المرعي ونادر مشابهة: يمكن أن يكون حجمهما مئة ألف صوت ويمكن أن يكون صوتاً واحداً، لا أحد يعلم. ويرجح أن ينضم إلى هذه اللائحة النائب خالد ضاهر. ولا يُستبعد أيضاً أن تشارك فيها القوات اللبنانية، إذ لا مكان لمرشحها عن المقعد الأرثوذكسي، وهبة قاطيشا، سواء على اللائحة الأولى أو الثانية. وحال القوات في هذا السياق من حال ضاهر الذي يصعب أن يوافق الحريري على استيعابه مجدداً، كما يستحيل موافقة البعيريني وعبود والعلويين على ترشحه معهم، فيما سيمثل انضمامه إلى هذه اللائحة ضربة موجعة لنادر الذي اكتسب شعبيته من رفضه المس بكرامة الجيش، فيما سيجد نفسه حاملاً راية ريفي ومتوسطاً كلاً من القوات اللبنانية وخالد ضاهر.

أصوات تفضيلية كبير جداً ليضمن فوزه على هذه اللائحة، فيما سيكون منافساً جدياً في حال الحصول على عدد أصوات تفضيلية مقبول على اللائحة الثانية. أما المرشح الماروني على هذه اللائحة فيمكن أن يكون النائب السابق مخايل الضاهر الذي يمكن أن يجبر للائحة عدداً مهماً من الأصوات، أو المرشح جوزف مخايل، أو المرشح زياد بيطار الذي توجي حركته الانتخابية بأنه لن يتقيد بقرار حزب التيار الوطني الحر وينوي مواصلة الترشح، مسوقاً لنفسه على «فايسبوك» بطريقة توجي بأنه مرشح «المجتمع المدني» في عكار، علماً بأنه ندد بالتمديد التقني الأخير الذي شارك نواب حزبه فيه وأعتبر في موافقه أن «تمديدكم احتلال»، والأكيد هنا أن هذه الخيارات كلها ستبقى قائمة في حال تحالف تياري المستقبل والوطني الحر، أما في حال انضمام التيار الوطني الحر إلى البعيريني، فسيفقد الباب أمام جميع هؤلاء المرشحين ليسيء التيار وحده المرشحين المسبيين. ولن يكون بوسع هؤلاء جميعاً تأمين الحاصل الانتخابي للائحة أخرى من دون البعيريني طبعاً. أما اللائحة الثالثة، التي يقول اللواء

## وقوفين



(دالاتي ونهرا)

قد طلب من وزير العدل سليم جريصاتي تقديم ملف الأسبوع المقبل إلى المجلس عنهم، فرد بالقول: «أكد الوزير جريصاتي أنه سيقدّم ملفاً عن المسألة خلال 15 يوماً، لأن التحقيقات تأخذ وقتاً». من جهة أخرى، حاول وزراء القوات اللبنانية خلال الجلسة فتح نقاش بشأن خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الأخير، فنأهم الحريري عن ذلك، متمنياً عدم إقحام المجلس في ما يحصل خارجيه، ولا سيما أن الحريري ورئيس حزب القوات سمير جعجع كانا قد رداً على نصر الله. وذلك حتم تدخلاً من أحد وزراء حزب الله، موضحاً أن كلام السيد نصر

من ناحية ثانية، لم تكن جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في قصر بعبداً مثقلة بالمقررات، بل اقتصرت على النقاشات. ففي موضوع التعيينات، دعا عون إلى استكمالها إدارياً وقضائياً وديبلوماسية، فيما رأى الحريري «ضرورة ملء الشواغر بعد الاتفاق على أحد أمرين: إما المضي باعتماد الآلية المطبقة منذ أعوام، وإما تعليق العمل والطلب إلى الوزراء المعنيين تقديم اقتراحاتهم لدرستها في مجلس الوزراء». وعن الفلتان الأمني وإخلاء سبيل مطلق النار العشوائي، سئل وزير الإعلام ملحم رياشي بعد تلاوته لمقررات مجلس الوزراء ما إذا كان

التزاماً كاملاً بواجباته القانونية والإنسانية». الانتفاخ حول الجيش لم يقتصر على رئيس الجمهورية والحكومة، بل كان محور اجتماع مجلس المطارنة الموارنة، حيث وجه الأباء تحية إلى الجيش والقوى الأمنية على «ما يقومون به على صعيد مكافحة الإرهاب والجريمة». وثمن البطارية «عملية الجيش الأخيرة في منطقة عرسال، وما اتخذته من تدابير حاسمة وجريئة لكشف الخلايا الإرهابية»، كذلك حثوا «كل المرجعيات على الالتفاف حول هذا الجيش، وتأمين كل الدعم اللازم له على الصعيد المادية والمعنوية والسياسية كافة».

(الأخبار)